الأنباء
الاثنين 12 مايو 2014

«التشريعية» توافق على وقف التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة وترفض تحديد إقامة الوافد بخمس سنوات

يعقوب الصانع ومبارك الحريص ود.عبدالحميد دشتي اثناء اجتماع اللجنة التشريعية

قال رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب مبارك الحريص ان اللجنة عقدت اجتماعها التاسع والعشرين وناقشت اثني عشر بندا، منها خمسة بنود متعلقة بطلبات النيابة العامة رفع الحصانة عن عدد من النواب.

وأكد الحريص أن اللجنة رفضت بالإجماع جميع الطلبات المقدمة من النيابة العامة بشأن رفع الحصانة عن النواب حمدان العازمي وسعدون حماد وفيصل الدويسان وصفاء الهاشم ونبيل الفضل وذلك لتوافر الكيدية.

وقال الحريص ان اللجنة أحالت بموافقة اعضاء اللجنة الحاضرين الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الكويتية المقدم من الأعضاء يعقوب الصانع، وحمدان العازمي، وصالح عاشور، وعسكر العنزي، وسلطان الشمري، إلى اللجنة المختصة خاصة بعد التأكد من خلو الاقتراح من الشبهات الدستورية.

وتابع: كذلك وافقت اللجنة بإحالة الاقتراح بقانون بشأن الاستقرار الوظيفي للكويتيين العاملين في القطاعين الأهلي والنفطي المقدم من تسعة نواب إلى اللجنة المختصة.

وبين ان اللجنة وافقت بإحالة الاقتراح بقانون بشأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة المقدم من النواب حمود الحمدان وماضي الهاجري وأحمد المطيع وحسين القويعان وعبدالرحمن الجيران إلى اللجنة المختصة.

وأضاف الحريص ان اللجنة وافقت كذلك على الاقتراح بقانون بشأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم الشركة الوطنية للاتجار في المواشي بهدف تأمين الأمن الغذائي وكسر احتكار الشركة الحالية لما يحقق الفائدة للمواطنين.

وأكد الحريص رفض اللجنة الاقتراح بقانون المقدم من النائب عبدالله التميمي بشأن تحديد إقامة الوافدين وذلك لعدم دستوريته ووجود بعض الشبهات وعدم إمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

وبين الحريص ان اللجنة أجلت خمسة اقتراحات بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة. وأضاف: كذلك تم تأجيل نظر مناقشة الاقتراح بقانون بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية على اعتبار ان هذه الاقتراحات لا يمكن العمل بها بطريقة صحيحة دستوريا.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس

الغانم يجتمع مع هيئة الخبراء الدستوريين ويستقبل المعطش

الرئيس الغانم مستقبلا الزميل سعد المعطش

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الامة امس (الاحد) الكاتب سعد المعطش حيث اهدى الرئيس الغانم كتابه الجديد بعنوان «رماح 278».

واشاد الغانم خلال اللقاء بجهود الكاتب سعد المعطش في خدمة وطنه معتبرا هذا الكتاب اضافة جديدة للمكتبة العربية بشكل عام والكويتية بشكل خاص.

من جانب آخر اجتمعت هيئة الخبراء الدستوريين مع الرئيس مرزوق الغانم، حيث تمت مناقشة العديد من القضايا المدرجة على جدول اعمال الاجتماع واتخاذ ما يلزم بشأنها.

بناء على اقتراح قدمه الجبري

وزير المالية يوافق على زيادة المخصصات المالية للطلبة المبتعثين بالخارج

انس الصالح

محمد الجبري

في خطوة حكومية تلامس هموم المواطنين وتتماشى مع اولويات ومقترحات اعضاء مجلس الامة، فقد اعلن وزير المالية انس الصالح عن زيادة المخصصات المالية للطلبة المبعوثين في الخارج وادراج الاعتمادات المالية اللازمة لذلك في ميزانية وزارة التعليم العالي للسنة المالية 2015/2014، بناء على طلب زير التربية احمد المليفي، وهو المقترح ذاته الذي تقدم به النائب محمد الجبري في بداية عمله التشريعي بمجلس الامة الحالي.

وكان اقتراح الجبري نص على التالي: التعليم في دولة الكويت له اهمية عظيمة فهو السلاح الذي من خلاله ترقى الدول، فطلبتنا المبتعثون في الخارج لهم دور عظيم في رفعة بلدنا والنهوض بالمستوى في كل المجالات ونريد ان نخفف على الطلبة بعض الامور التي تكون عائقا لهم في فترة دراستهم منها فترة الاجازة التي تمنح لهم ولا يستطيع الطالب العودة الى الكويت في هذه الفترة لغلو تذاكر السفر.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح: لزيادة مخصصات السفر للطلبة المبتعثين بالخارج وتتحمل الدولة او جهة الابتعاث التذكرة الثانية حيث توجد اجازات تمنح للطلبة ولا يستطيع الطالب الرجوع الى الكويت في هذه الفترة.

«المالية» تؤجل حسم قانون المناقصات وتحدد الأحد المقبل لمناقشة قانون هيئة أسواق المال

فيصل الكندري وفيصل الشايع ومحمد الجبري اثناء اجتماع اللجنة المالية

ارجأت اللجنة المالية البرلمانية حسم تعديل قانون المناقصات لحين التوصل إلى صيغة توافقية لبعض المواد المختلف عليها، كما قررت أمس بدء مناقشة تعديل قانون هيئة أسواق المال الأحد المقبل.

وذكر مقرر اللجنة النائب محمد الجبري في تصريح إلى الصحافيين انه تم تشكيل فريق مشترك من اللجنة والمختصين وذوي الشأن من أجل التوصل إلى صيغة توافقية لبعض المواد في قانون المناقصات، مشيرا إلى أن الجهاز المركزي للمناقصات العامة سيكون ملحقا بمجلس الوزراء طبقا لرؤية الفريق كما هو وديوان المحاسبة باعتبارهما من الاجهزة الرقابية حيث ترى اللجنة ضرورة ان يكون الجهاز المركزي شخصية اعتبارية ذات ميزات مستقلة.

واضاف ان الخلاف الآخر يتعلق بالمكاتب الاستشارية إذ يرى الفريق انه توحيدا للقواعد التي تحكم المناقصات فلابد ان يتم ادراجه في هذا القانون.

وأكد أن الفريق المشترك الذي تم تشكيله (امس) سيناقش خلال (اسبوع) أو اسبوعين بحد اقصى هذه الاختلافات ليتسنى التوصل إلى صيغة متوافق عليها قبل التصويت عليها داخل اللجنة المالية. من جانب آخر، طالب النائب عبدالله الجبري وزير التجارة د.عبدالمحسن المدعج بإصدار قرار بزيادة نوعية مواد البناء المدعومة مثل الألمنيوم والسيراميك وغير ذلك من المواد التي يحتاجها المواطنون، وذلك انسجاما مع القانون الجديد المتعلق بمنح المواطنين 30 ألف دينار على هيئة مواد مدعومة.

وذكر الجبري ان مجموعة من المواطنين في منطقة جابر الأحمد التقوه وعرضوا عليه معاناتهم الناجمة عن وجود تضارب في اللائحة التنفيذية للقانون، ما أدى إلى حرمانهم من الحصول على الدعم المطلوب لهم لاستكمال بناء بيوتهم.

مثل الألمنيوم والأخشاب والأدوات الصحية والكهربائية

الحويلة يطالب وزير التجارة بزيادة المواد المدعومة المشمولة بالدعم الإسكاني

د.محمد الحويلة

لماذا لم تضع الوزارة بنداً في القرار يحق من خلاله للمواطن أن يأخذ بالثلاثين ألف دينار مواد مدعومة حسب احتياجاته والنواقص التي لديه؟

طالب النائب د.محمد الحويلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة بزيادة المواد المشمولة بالدعم كالألمنيوم والخشب والأدوات الصحية والكهربائية والديكور لان هذه المواد تعد موادا أساسية في البناء كما طالب بمراجعة المواد المدعومة للحاصلين على قرض البناء، موضحا أن القانون ترك تحديد المواد المدعومة وكمياتها لوزير التجارة، ويجب أن تتم إعادة النظر فيها وإدخال مواد جديدة، بما يتفق مع الإطار الذي وضعه القانون ويحقق الغاية منه.

وأضاف أن أسعار مواد البناء ومتطلباته وأجور العمال مرتفعة جدا وقد تصل التكلفة على أقل تقدير إلى قيمة القرض الممنوح للمواطن لبناء بيته.

وتابع أن تلك الاعباء المالية التي يتكبدها المواطن على متطلبات البناء يجب أن يقابلها من الحكومة تفهم لاحتياجات المواطنين بالكامل في اللائحة التنفيذية للقانون. ودعا الحويلة إلى ضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات لضبط الأسعار والغلاء المصطنع في سوق مواد البناء ومتطلباته للتخفيف من معاناة المواطنين ومنع بعض التجار الذين يستغلون دعم مواد البناء لرفع أسعار المواد والمتطلبات غير المشمولة بالدعم.

من جانب آخر وجه الحويلة سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د. عبد المحسن المدعج قال في مقدمته: لما كان مجلس الأمة قد أقر الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 28 مكرر «د» إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية «القرض الاسكاني» على أن يمنح الحاصل على قرض للبناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تجاوز ثلاثين ألف دينار بالإضافة إلى القرض ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد الذي يشملها الدعم وكمياتها.

كما يقضي بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة التجارة والصناعة وبنك الائتمان «لفحص الطلبات المقدمة من الحاصلين على قروض بناء والذين باشروا البناء بالفعل قبل صدور هذا القانون ومازالوا في مراحله المختلفة ولم يصلهم التيار الكهربائي وذلك لتحديد احتياجاتهم من المواد المدعومة بما لا يجاوز ثلاثين ألف دينار كويتي».

كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا ينظم عملية تقديم الدعم للمواد الانشائية بشأن الرعاية السكنية فيما حدد القرار الفئات التي تستحق صرف مواد البناء المدعومة وفقا لعدة شروط.

وشملت تلك الشروط أن يكون صاحب العلاقة قد حصل على قرض من بنك الائتمان سواء للبناء أو الترميم أو لشراء سكن وأن يكون قد استصدر رخصة بناء من البلدية مصحوبا بالبطاقة المدنية الخاصة به وألا يكون قد أنهى البناء بحيث يصبح المبني صالحا للسكن وفي حالة الانتهاء من الأعمال الخرسانية لا يستفيد من دعم الحديد وفقا لاحكام القرار ويتم اثبات ذلك من قبل المختصين في البنك، إلى اخر ما جاء في القرار.

فان مجلس الامة اقر هذا القانون للتخفيف عن كاهل المواطنين وتحقيقا للعدل والمساواة لا للتعقيد وإعطاء شريحة وحرمان وتقليص اخرى.

وطالب الحويلة تزويده بالآتي:

1ـ جاء في البند 4 من القرار ألا يكون قد أنهى البناء بحيث يكون المبنى قد صار صالحا للسكن وفي حالة الانتهاء من الأعمال الخرسانية فلا يستفيد من دعم الحديد وفقا لأحكام هذا القرار، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالمبررات والأسباب التي بنيتم عليها هذا البند وهل سيتم تعويضهم بمواد أخرى أم ستخصم عليهم ولا يستفيدون منها؟ وهذا يعد ظلما لمن بدأ بالبناء ولم يستفد من هذا الدعم كاملا ويعد مخالفا لما جاء في القانون كما أقره مجلس الأمة.

2ـ ما الأسس التي اعتمدتم عليها لإضافة هذه المواد فقط، وهل لديكم أي توجه لإضافة مواد أخرى يستفيد منها المواطن؟

3ـ تزويدي بالأسباب والمبررات التي بنيتم عليها قراركم هذا والنسب التي وضعت فيه مدعومة بالمستندات والقرارات واللجان التي شكلت مع الجهات المختصة وقراراتها وعدد اجتماعاتها، وهل تم تشكيل لجنة لحصر اعداد المواطنين الذين انتهوا من مرحلة بناء الهيكل الأسود الذين لن يستفيدوا بالدعم حسب قراركم اذا كان الجواب بنعم فكم العدد مع تزويدي بقرار هذه اللجنة وأسماء أعضائها واختصاصاتهم.

4ـ لماذا لم تضع الوزارة بنداً في القرار يحق من خلاله للمواطن أن يأخذ بالثلاثون ألف دينار مواد مدعومة حسب احتياجاته والنواقص التي لديه؟

5ـ متى يتم صرف المواد للمستحقين؟

6ـ تزويدي بقرارات ومحاضر وأسماء اللجنة التي شكلت بين وزارة التجارة والصناعة وبنك الائتمان لفحص الطلبات المقدمة من الحاصلين على قروض بناء.

الصالح يشيد بأعضاء «التشريعية» لموافقتهم على مقترح إلزام الوافدين بعمل تأمين صحي قبل قدومهم الكويت

خليل الصالح

امتدح النائب خليل الصالح أعضاء اللجنة التشريعية البرلمانية الذين وافقوا على الاقتراح الذي قدمه والمتعلق بإلزام اصحاب التأشيرات الذين يزورون الكويت بالحصول على تأمين صحي قبل قدومهم.

وقال الصالح في تصريح للصحافيين ان الاقتراح يعالج قصورا موجودا في قانون التأمين الصحي، اذ سجل التزاحم الكبير على المستشفيات الحكومية، مشددا على ان الاقتراح يحمل صفة الاستعجال وسيتم اقراره في اقرب فرصة ممكنة، فلن يحضر الى الكويت أي وافد إن لم يكن لديه تأمين صحي في المستشفيات الخاصة، ولا ريب ان للاقتراح نقلة نوعية في عملية ترشيد القطاع الصحي.

وأوضح الصالح ان السفارات الكويتية لن تمنح تأشيرات لأي وافد ان لم تكن لديه بطاقة خاصة بالتأمين الصحي.

الخرافي: اللجنة بحثت مشروع القانون الحكومي الخاص بالكوارث

«المرافق العامة» ناقشت اتفاقية «الخليجي» المتعلقة بالبيطرة

م.عادل الخرافي وم.محمد الهدية في اجتماع لجنة المرافق العامة

قال رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب عادل الجارالله ان اللجنة ناقشت اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بالبيطرة بحضور ممثلي الهيئة العامة لشؤون الزراعة وكذلك قانون الرفق بالحيوان. واضاف ان اللجنة كلفت الهيئة العامة للزراعة بعمل جدول مقارنة بابداء رأيهم بالاقتراحات بقوانين المقدمة من النواب، مبينا ان الجدول المقارن ورأي الهيئة سيكونان عند اللجنة مع بداية شهر يونيو المقبل بناء على طلب الهيئة. وقال ان تحديد هذا الموعد هو بسبب ارتباط ممثلي الهيئة بالمؤتمر العربي للثروة الحيوانية.

واضاف الجارالله ان اللجنة عرجت على قانون الكوارث، مشيرا الى انها بحثت رسالة الى وزيري الدولة لشؤون مجلس الوزراء والأمة لتزويد اللجنة بالجهة المختصة عن المشروع. وقال: نحن نرى ان هذا المشروع رائد ونتمنى ان يرى المشروع النور بالقريب العاجل، حتى تكون الدولة مستعدة لموضوع الازمات والكوارث سواء كانت كوارث بيئية او طبيعية اوغيرها.